المحاضرة الثانية

جهود المنظمة الخاصة في التحضير الميداني للثورة التحريرة(1947–1950)

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947 في حقيقة الأمر منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بوجه عام، فهي تجسيد لذلك التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية وثمرة لجهود الرعيل الأول من الوطنيين خلال الحرب العالمية الثانية الذين يعود لهم الفضل في وضع أولى لبنات العمل المسلح من خلال تشكيل تنظيمات ثورية توجت في الأخير بإنشاء المنظمة الخاصة التي قال بشأنها زعيم الحزب مصالي الحاج "إني موافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا ويكونهم سياسيا، وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد...".

–مسألة التسليح في أهداف المنظمة الخاصة:

لقد طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD منذ شهر مارس 1947 وتم الاتفاق بين مناضلي وإطارات الحركة على أن حلها يجب البحث عنه عند الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة التحرير في الجزائر وعلى هذا الأساس أعطيت الأوامر إلى جميع النواب وعلى رأسهم الأمين دباغين المكلف بالشؤون الخارجية للحركة، للبحث عن مصادر للتزوّد بالسلاح غير أن ذلك لم يكلل بنتائج تذكر حيث أن السلاح كان متوفرا، لكن الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها المنظمة الخاصة حالت دون تحقيق ذلك.

ويشير المناضل آيت أحمد في تقرير المنظمة الخاصة خلال اجتماع زدين في ديسمبر 1948بأن المنظمة حددت أهدافها في مجال التسليح بشكل واضح وهو العمل على توفير الحد الأدنى من السلاح لضمان استمرارية العمل المسلح عشية انطلاقه والمقصود به من الناحية العملية إنشاء مخازن للأسلحة الخفيفة والذخيرة في كامل المناطق.وفي نفس الإطار ينفرد المجاهد قاضي بشير بشهادة أخرى يشير فيها بأن المجتمعين في مؤتمر زدين قرروا تأسيس قواعد خلفية احتياطا لعملية الحصار الاستعماري في حالة انطلاق الثورة.

***نشاطات المنظمة الخاصة في ميدان التسليح وموقف المصالح الفرنسية الخاصة:**

*** نشاط المنظمة الخاصة في منطقتي القبائل والجزائر العاصمة:**

تمكنت المنظمة الخاصة بعد تأسيسها من الحصول على دفعة أولى من السلاح قدرت بـ300قطعة من ليبيا، أما الدفعة الثانية فقد تم جمعها وشرائها من منطقتي الجزائر والقبائل ويعود ذلك إلى نشاط أعضاء ومناضلي المنظمة وفي هذا الإطار ينوه المناضل حسين آيت أحمد في مذكراته بالمبادرة التي قام بها المناضل "واعلي بناي" في شهر ديسمبر 1947 بغرض جمع المال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة، دون استشارة الحزب وفي سرية تامة اتصل ببعض الأشخاص الأغنياء والتجار في منطقة القبائل والجزائر وتمكن من جمع حوالي مليون ونصف مليون فرنك، وبمساعدة "كابا" مناضل من حي بلكور الذي احترف تجارة السوق السوداء استطاع بناي واعلي الحصول على مجموعة معتبرة من الأسلحة تمثلت في حوالي 20رشاشا من نوع "شتاين وموزر" واثنين من نوع "تومسون" في حالة سيئة و30 مسدسا جديدا من عيار 7.65 (09 متساوية الصنع والبقية من نوع "الكويت" كما تحصل على خمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية وتم نقل هذه الشحنة إلى منطقة داس على الواجهة البحرية للقبائل، لكي تضم هناك إلى مجموعة من الأسلحة ثم شرائها بنفس المكان وبالضبط من أماكن معروفة بتجارة السلاح كسوق بني صدقة بأربعاء بني واسيف وتيمزيرت ضواحي سيدي علي بوناب وإيعيكورن بذراع الميزان ثم تم توزيع هذه الأسلحة على عدة مخابئ بالقبائل الكبرى منها دار المناضل مهنا السعيد بقرية تيزي ترقة ويضيف المناضل آيت أحمد في نفس السياق أن محترفي صناعة الأسلحة بقرية دارنا في جرجرة أشرفوا بأنفسهم على تصليحها وصيانتها رغم الممنوعات والرقابة المشددة من طرف المصالح الفرنسية.

وباستثناء هذه الخطوات لا تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى عمليات بهذا الحجم أما بالنسبة للعمليات من الوزن الخفيف فقد اقتصرت على شراء قطع محدودة من السلاح من الأسواق الداخلية وفي هذا الإطار يذكر المناضل عمر أو عمران في روايته حول إحدى هذه العمليات أنه تم شراء أربع رشاشات و600عبوة من بلكور سنة 1948 نقلها المناضل عثمان بلوزداد إلى الاخضرية ثم قام المتحدث بنقلها على ظهره مشيا على الأقدام لمسافة 75كلم من الأخضرية إلى المكان المحدد بمنطقة القبائل.

كما تمكن كل من حسين آيت أحمد ومحمد يوسفي من الحصول على جهاز إرسال واستقبال " Emetteur Récepteur" من مقر قيادة إيز نهاور بفندق سان جورج الجزائر حاليا وفي نفس الوقت قام مناضلون أخرون بغنم كميات معتبرة من الأجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء (هواري بومدين حاليا) ونشير إلى أن ذلك الهدوء الصوري الذي طمأن الإدارة الاستعمارية في الفترة الواقعة بين 1947-1949 كان من أهم العوامل المساعدة التي استفادت من خلالها المنظمة الخاصة لتحقيق أهدافها العسكرية (التموين والتسليح).

*** نشاط المنظمة الخاصة في القطاع الو هراني:**

أما بالنسبة للحزب الشعب الجزائري (القطاع الوهراني) فقد اعتبر أفقر منطقة من حيث السلاح بالنسبة للتنظيم السياسي والعسكري للمنظمة الأمر الذي جاب الكثير من المتاعب[1] لقائدها محمد بلوزداد الذي حاول تجاوزها يرفع التحدي واعتبره واجبا معنويا تجاه المنطقة التاريخية التي اختضنت أول مقاومة منظمة في تاريخ الجزائر بزعامة الأمير عبد القادر وفي هذا الظروف حاول المسؤول الأول للمنظمة على جناح السرعة إسنادا إلى شهادة المناضل محمد يوسفي تسليح المنطقة حيث أرسل هذا الأخير إلى جنوب المغرب الأقصى أين التقى بشخص شارك في ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي الذي دله على مخبأ يحتوي على كميات لا بأس بها من الأسلحة والذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح (بشار-تندرارة-وجدة) إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا تأمين وصوله رغم نقاط مراقبة الجيوش الفرنسية

غير أن المناضل أحمد بن بلة يذهب عكس ذلك في مذكراته، حيث يقول بأنه لم ترسل أية قطعة سلاح إلى عمال وهران لأن أصدقاء المغاربة وعدونا بأن يزودونا به (أي السلاح) وتم الاتفاق على الالتقاء في مكان ما من الريف المغربي والوقت والمكان المحددين حضر رجالنا ببغالهم وانتظروا أياما طويلة ولكن أحدا لم يحضر وعادت قافلتنا بخفي حنين عشية غرة نوفمبر.

واستنادا إلى بعض المعطيات التاريخية قد تكون عمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح ثمرة لتنسيق الجهود بين الطرفين (التجار-والوطنيين). خصوصا إذا عرفنا أن بعض كبار التجار وأصحاب القوافل في الجنوب الوهراني كانوا متعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية ولم يتردد في

مد يد العون والمساعدة لها خاصة فيما يتعلق بمسألة السلاح والذخيرة وفي هذا السياق يمكن الإشارة التي دور محمد بيتور الذي يعتبر من أكبر تجار الصحراء الكبرى وصاحب قوافل تذهب إلى ليبيا ومالي حيث قام هذا الأخير بجلب كمية من السلاح ضمن بندقتين من نوع ستاتي وشحنة هامة من الذخيرة وذلك بناءا على طلب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية وقد تم تسليم هذه الكمية إلى **"عبد الرحمن بن سعيد مسؤول المنظمة الخاصة في القطاع والجنوب الوهراني"**.

كما لجأ نشطاء المنظمة الخاصة في الغرب الجزائري إلى القيام بمحاولات اغتيال الجنود الفرنسيين المسلحين في صفوف الإدارة الاستعمارية بهدف الحصول على السلاح ،ومن بين هذه العمليات تلك التي وقعت بالملعب البلدي في معسكر،حيث تم إلقاء قنبلة على تجمع للقوات الفرنسية بهدف افتكاك الأسلحة من الضحايا وكذا عمليات اغتيال الشرطة وهي الطرق التي كان يتم بها الحصول على السلاح على حد تعبير المجاهد مراد صديقي.

وبالرغم من هذه المعطيات إلا أن ذلك لم يكن في مستوى طموح المنظمة الخاصة فيما يتعلق بمهمة توفير السلاح وفي هذا السياق يذكر المجاهد هذا النقيب مراد صديقي الذي تولى في المغرب مسؤولية "إدارة الاتصالات الخاصة (الشبكة السرية) التي كانت مهمتها تهريب السلاح للمقاتلين الجزائريين عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية قائلا " لم يكن حتى الساعة سنة 1956 قد جرى تنظيم معين لتأمين السلاح في المنطقة الغربية من الجزائر ولعل المنطقة الشرقية أوفر حظا بسبب مخازن السلاح المخبأ في المنظمة على عهدة مناضلي المنطقة الخاصة (LOS) وكما هو معلوم أن هؤلاء المناضلين توجهوا إلى الجبال في بلاد القبائل والأوراس بعد اكتشاف التنظيم السري الذي كان يحضر لانطلاق العمل المسلح بقيادة حزب الشعب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية ومن أسباب توفر السلاح في المنطقة الشرقية اتصالها المباشر بخطوط الإمداد القادمة من مصر وليبيا وتونس.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن المنظمة الخاصة فشلت في توفير الحد الأدنى من الأسلحة في منطقتي القبائل والجزائر وكذا القطاع الوهراني، رغم الجهود التي بذلت من طرف المناضلين، وهو ما دفع بالقيادة إلى تركيز جهودها على الجبهة الجنوبية الشرقية التي شهدت رواجا كبيرا حول تجارة وتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية الليبية بشكل كبير.

– متطلبات العمل المسلح في اهتمامات المنظمة الخاصة:

لم تنحصر اهتمامات وجهود إطارات المنظمة الخاصة في عمليات البحث عن السلاح والذخيرة فقط بل شمل كذلك جمع المتفجرات وأجهزة الإشارة وغيرها من الوسائل والمعدات الحربية التي تعتبر هي الأخرى من المتطلبات الأساسية لتحقيق المشروع الثوري.

أ) **المتفجرات:** تكّفل بمهمة الإشراف على هذا النوع من الأسلحة قسم تابع للمصلحة العامة عرف بقسم المتفجرات (Reseau d'artificier (d'explosion مهمته جمع القنابل والمتفجرات وصنعها أيضا وكذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور، وقد أسندت مهمة الأشراف على هذا القسم إلة بلحاج الجيلالي (معروف بكوبيس)

تمت عملية جمع هذه القنابل والمتفجرات خصوصًا في المناطق التي انتشرت فيها المناجم. كالونشريس التي أشارت إليها بعض المصادر الفرنسية حول حدوث عمليات سرقة للمتفجرات والصواعق من مستودعات الشركات أين تكفّل المناضل سويداني بوجمعة بمهمة جمع المتفجرات من مناجمها وحول نفس الموضوع يشير المناضل آيت أحمد في مذكراته إلى أن الصيادين المتعاطفين مع التيار الثوري لعبوا دورًا هاما في جمع الديناميت لصالح المنظمة سنة 1948 وفي إحدى عمليات التفتيش التي قامت بها المصالح الخاصة الفرنسية في هذه المنطقة قرر أيت أحمد رفقة بوضياف تحويل الديناميت الذي تمكن الصيّادون من جمعه إلى الحروش وقد كلف بالأشراف على هذه العملية سويداني بوجمعة إلاّ أن الشاحنة الصغيرة التي استعملت لهذا الغرض وقعت في حاجز للدرك الفرنسي بالقرب من مدخل الحروش وفشلت المهمة بعد تبادل إطلاق النار بين الطرفين ونجى سويداني بوجمعة بأعجوبة وألقي القبض على مرافقيه.

ب) أجهزة الإشارة: التي كانت مسألة هامة بالنسبة لقيادة المنظمة باعتبارها ذراعام عسكريا بصدد التحضير لتفجير الثورة إذ بفضلها يتم ربط الوحدات المقاتلة والتصنت على العدو وفي هذا الإطار تمكنت المنظمة مع نهاية 1947 من الحصول على أول جهاز إشارة وتعود جذور هذه العملية حسب شهادتي محمد يوسفي وحسين آيت أحمد إلى أواخر شهر نوفمبر بعد أن أخبر محمد يوسفي قادة المنظمة على عرض بيع لجهاز لاسلكي بعيد المدى من طرف ضابط ألماني سابق فقررت شرائه فورًا وبعد عدة اتصالات بين قادة المنظمة والضابط الألماني المقيم في نزل سان جورج، مقر مجلس قيادة ا إيزنهاور (فندق الجزائر حاليا). تمكنا

محمد يوسفي وآيت أحمد من شراء الجهاز بعد تجريبه وقد أضاف مناضلون آخرون إلى رصيد المنظمة أجهزة إلكتروتقنية تم اختلاسها من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء.

بالإضافة إلى هذه العمليتين تمت عملية أخرى في شهر أفريل 1948 بعد أن وصلت معلومات إلى قيادة المنظمة تقضي بوجود كميّات كبيرة من أجهزة الإشارة مخزنة بإحدى حضائر مطار بوفاريك، وعلى هذا الأساس تم التخطيط لعملية السطو بمساعد مناضل شيوعي فرنسي يعتبر أحد المقاومين في فرنسا خلال الاحتلال النازي كان يعمل كمهندس في الورشات الصناعية للطيران ببوفاريك وقد أبدى في الأول نيته على تقديم العون إلاّ أنه مع اقتراب موعد العملية اختفى أثره الأمر الذي أثار مخاوف قيادة " المنظمة الخاصة " وبذلك ألغيت العملية.

لقد حاولت انطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة الإلمام بكامل جهود المنظمة الخاصة التي لم تنحصر كما أشرنا في عملية التسليح بل تجاوزته إلى صنع وجمع المتفجرات وشحنات الديناميت وأجهزة الإشارة، وعند هذا المقام يمكن أن نتساءل. هل تمكنت المنظمة الخاصة من تحقيق هدفها الذي حددته بوضوح بخصوص مسألة التسليح؟ .

*** المشاكل والصعوبات التي واجهتها المنظمة الخاصة في تحقيق أهدافها المرجوة:**

بالعودة إلى التقرير المفصّل للمنظمة الخاصة الذي تقدم به قائدها المناضل حسين آيت أحمد[2] خلال اجتماع زدين في شهر ديسمبر 1948 أي بعد واحد وعشرين شهرا من ميلاد المنظمة لا نجد ما يدعو إلى التفاؤل بخصوص هذه المسألة إذ يشير مضمون التقرير إلى أن المنظمة كانت تعاني من مشكل التزود بالسلاح الذي لم يكن يكفي حتى لتدريب عناصرها، وهو ما دفع بهم إلى تداول المتوفر منه بين الوحدات المنتشرة عبر البلاد، وبذلك أصبحت عرضة للخطر، من الناحية الأمنية، ومن أهم ما ورد في التقرير صراحة تلك العبارة القائلة " نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة، ثم الأسلحة ودائما الأسلحة" وهو ما يعكس حيوية هذه المسألة بالنسبة للمنظمة.

والملاحظ أن المتتبع لمسيرة المنظمة منذ ميلادها يقف أمام الكثير من التساؤلات على شاكلة كيف تعاملت المنظمة مع هذه المسألة وما هي العوائق والصعوبات التي حالت دون تحقيق أهدافها؟ وما هي الحلول الممكنة التي سلكتها لتجاوز تلك العقبات؟ .و انطلاقا مما

تمت الإشارة إليه بخصوص الجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة من أجل الحصول على دعم اللوجيستي، يمكن حصر العوائق والصعوبات التي واجهتها خلال هذه المرحلة فيما يلي:

☜ – نقص مصادر السلاح بشكل عام، حيث لم يكن ممكنًا الحصول عليه بسهولة وبالكميات المطلوبة التي تلبي احتياجات المنظمة في كامل التراب الوطني أين تنتشر هياكلها ووحدتها العسكرية داخل الجزائر أو بالقرب من الحدود ما عدا في حالات استثنائية.

☜ – نقص مصادر التمويل بسبب الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها المنظمة الأمر الذي حال دون تغطية تكاليف صفقات التسليح والتجهيز وتجدر الإشارة إلى أن المصدر الوحيد الذي كان يمولها هو الحزب ومع نموها واتساع نشاطها، انخفضت نفقاتها عوضا أن ترتفع وذلك بسبب استنزاف موارد الحزب في المسابقات الانتخابية من جهة وتزايد المساعدات المالية المقدمة لفائدة عائلات المعتقلين بالإضافة إلى تراجع مداخيل الحزب– بسبب تقلص حجم الاشتراكات بفعل تناقص عدد المنخرطين بسبب عمليات القمع واستنادًا إلى شهادة أحد المكلفين بالمالية وهو : سيد علي عبد الحميد الذي يذكر أن خزينة الحزب كانت زهيدة وإمكانياتها محدودة جدًا مما فرض عليه التشدد في النفقات حتى أنه اضطر يومًا لمحاسبة رئيس الحزب مصالي الحاج نفسه عن وصفة طبية بمبلغ 1880 فرنك قديم كما علم أيضا بأن أحد المسؤولين استخدم هاتف الحزب في مكالمة عائلية فلم يتردد عن مطالبته بدفع ثمن المكالمة .

☜ وانطلاقا من هذه المستجدات كان لابد من البحث عن مورد مالي مستقر الأمر الذي دفع بقادة المنظمة إلى التفكير في الهجوم على بريد وهران في 1949/04/05 لتجاوز هذه الأزمة.

☜ – ردود الفعل الفرنسية من خلال تشديد الرقابة المستمرة على عمليات تهريب السلاح كما أشارت إليه التقارير والوثائق الفرنسية التي أكدت عن عمليات إيقاف بعض مهربي السلاح وحجز شحنات من السلاح والذخيرة التي كانت تهرب نحو الداخل كما تم ذكره سالفا.

*** الحلول الإستراتجية لقادة المنظمة الخاصة لتحقيق أهداف المشروع العسكري :**

وبعد ضبط أهم الصعوبات والعوائق التي حالت بالمنظمة دون تحقيق أهدافها ركزت جهودها على جملة من الحلول الإستراتجية المقترحة من طرف قادتها ومناضليها ويمكن حصرها في النقاط التالية.

– على المستوى الداخـلي:

أ – التشجيع على التسليح الفردي: وفي هذا الإطار أصدرت قيادة المنظمة في كل منطقة أوامر تقضي بامتلاك سلاح فردي لكل شخص وهنا نشير إلى الدور الريادي الذي لعبه بن بولعيد في منطقة الأوراس، حيث فرض على السكان امتلاك سلاح فردي ونصحهم بعدم تبذير البارود في الأعراس أما في منطقة وهران يذكر الحاج من علاً أنه فرض على كل مناضل في المنظمة دفع مبلغ مالي بقيمة ستة آلاف فرنك فرنسي قديم لكل شخص للحصول على سلاح فردي.

ب – إنشاء نواة للصناعة الحربية حيث تمثلت في ما يلي:

* ***صناعة المتفجرات***: أشرفت على هذه المهمة مصلحة الهندسة التي أنشأت عقب مؤتمر زدين في ديسمبر 1948والكائن مقرها بالعاصمة بالقرب من ساحة أول ماي ، وقد نصبت المصالح العامة بسرعة ويتعلق الأمر بتعليم المناضلين تقنيات صنع المتفجرات وعمليات الإحباط وأنشأ لهذا الغرض ثلاث ورشات الأولى بمدينة الجزائر في داخل مستودع بشارع " روفيغو" " Rovigo " والثاني بحسين داي ضواحي العاصمة والثالثة في القبائل، وقد كان تمويل ورشة حسين داي ونظيرتها في القبائل على عاتق المناضلين أنفسهم ونشير إلى أن المسؤول المساعد لمدينة الجزائر المدعو " صالح" هو الذي كلف بتكوين تقني واحد في كل منطقة (zone) وكل واحد من هؤلاء التقنيين المكونين على صناعة المتفجرات مطالب بتكوين مناضلين آخرين وفي نفس السياق يشير المناضل أحمد مهساس في مذكراته أن قسم المتفجرات يعتبر من أهم الأقسام التي تحتوي عليها المصلحة العامة التابعة للمنظمة حيث أن عناصرها كانت تتدرب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب وقد استطاع المتخصصون في هذا المجال تصميم وصناعة نوع من أنواع القنابل اليدوية باستغلال بعض المواد المسترجعة كأنابيب السباكة، وبذلك أصبح هذا النوع من الأسلحة يصنع محليًا بعد أن

تعرف على تقنية الصنع والتركيب عامل بسيط في السباكة معروف على المستوى الوطني وهو المسؤول مقران محمد أعراب من Orlenville (الشلف حاليا)

ج – صناعة أجهزة الاتصال: في هذا الميدان نجح المختصون في الراديو يعملون في مصلحة الاتصالات التابعة للمنظمة الخاصة في صنع أجهزة إرسال واستقبال ونشير في هذا الإطار إلى التقني مولود بن عمار العامل في ورشة بمطار الدار البيضاء حيث كلف بصناعة جهاز بث واستقبال ويوجد في شارع زيغودي ببلكور أحد المراكز التي كان يتم فيها هذا العمل.

د – صيانة الأسلحة المعطوبة: بخصوص هذه المسألة بشير المجاهد عمر أو عمران إلى أن المنظمة الخاصة عملت على إصلاح وصيانة الكثير من قطع الأسلحة التي جلبت من الخارج وقد اعتراها الصدأ بسبب سوء التخزين والرطوبة.

أما بالنسبة لبعض القطع الأخرى فقد كانت عرضة للتلف خلال تشغيلها (الرمي– Defaut detir) بسبب طول مدة استعمالها أو سقوطها على الأرض

2– على المستوى الخارجي:

*** – البحث عن مصادر السلاح في الخارج:** لقد ناقش المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية " MTLD" مسألة التسليح عندما طرحت عليه في شهر مارس 1947 وتمّ الاتفاق على أن حلها يفرض إجراء اتصالات مع البلدان العربية والحكومات المساعدة لحركات التحرير وكذا الأحزاب المعادية للاستعمار وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير أنه قد تقرر في إجتماع أعضاء اللجنة المركزية للحركة بمنطقة زدين سنة 1948 تأسيس قواعد خلفية للثورة احتياطا لعملية الحصار الاستعماري للثورة.

وبناءًا على ذلك أعطيت الأوامر والتعليمات لنواب الحركة وخصوصًا المناضل الأمين دباغين باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد اتصالات والبحث عن مصادر للتزود بالسلاح وقد تمت في هذا الاتجاه عدّة اتصالات نذكر من بينها ما يلي:

أ– الاتصالات مع الحركة الوطنية المغربية: نسجّل أول اتصال من خلال الزيارة التي قام بها المناضل محمد يوسفي سنة 1949 بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد إلى منطقة تاندرارا بالجنوب المغربي، وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قاد شارك في ثورة الخطابي وفي نفس السياق انتقل أحمد بن بلة مع المناضل عبد الرحمن

بن سعيد إلى منطقة فقيق المغربية التي اعتبرت إحدى قلاع الاتجاه الثوري في المغرب وذلك بغرض البحث على السلاح ومعرفة رأي الحركة الوطنية المغربية حول مسألة الكفاح المسلح، إلاّ أن الظروف لم تسمح لوفد المنظمة باللقاء مع مسؤولي حزب الاستقلال السيد محمد العالم الذي كان غائبا أما اللقاء الذي جمعهم مع نائبه فقد طغى عليه التحفظ واللامبالاة.

ومع مطلع سنة 1949 انتقل وفد عن الحركة يتكون من شرشالي ومحمد خيضر إلى طنجة أين التقيا بزعيم حرب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية على شكل قرض لشراء الأسلحة كما اقترحا عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغاربي وسبب الاختلافات في وجهات النظر وتباين إستراتيجية النضال لدى الحزبين أنتهى اللقاء بدون نتائج تذكر.

ب– الاتصالات مع الحركة الوطنية التونسية: لا تشير الكتابات التاريخية المتوفرة إلى الاتصالات الأولى بين المنظمة الخاصة مع الحركة الوطنية التونسية إلاّ أن المعلوم كما يشير محمد بن إبراهيم بن العقون في مذكراته بأن المنظمة كان لها ضابط إتصال يدعى محمد دحماني مقيم بشكل دائم في تونس كتاجر في الظاهر لكنه في حقيقة الأمر كان همزة وصل بين المنظمة والوطنيين التونسيين وحسب شهادة المناضل محمد عصامي أن هذا الشخص هو (محمد بن دحمان) كان وراء الزيارة التي قام بها بوضياف رفقه محمد عصامي وحامد روابحية إلى تونس مع نهاية سنة 1949 حيث فاستقبلهم هناك محمد بن دحمان ومسعود المقراني حفيد الشيخ المقراني زعيم ثورة 1871 وقد انتهت هذه الزيارة باتصال الوفد مع مجموعتين هما:

- **المجموعة الأولى:** تمت مع بعض مهربي السلاح الذين لم يجدو بحوزتهم سلاح للبيع غير أنهم تعهدوا بتوفيره في المرة القادمة.
- **المجموعة الثانية:** تمت بين الوفد المذكور سابقًا وقادة من الحزب الدستوري التونسي من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح والاتصالات العسكرية وغيرها وبخصوص هذه اللقاءات يذكر المجاهد عبد القادر العمودي أنه قام بزيارة إلى توزر " Touzre " بالقطر التونسي واجتمع بوفد من الحزب الدستوري وتم التفاهم خلال هذا اللقاء على سبل التعاون وعلى ضرورة عقد اجتماعات دورية في المستقبل.

وبالموازاة مع إرسال وفد عن حركة الانتصار إلى المغرب أرسل أيضا وفد آخر في جانفي 1949، مكون من بوقادوم وبن بلة ودردور والتقى هؤلاء مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد التونسي السيد صالح بن يوسف الذي تعامل معهم بإستعلاء ووصف مسعاهم " بالعمل الصبياني" الأمر الذي أدى إلى فشل اللقاء غير أن بن بلة تمكّن من إقامة علاقات مع بعض المناضلين في الحزب الدستوري مثل الشاذلي قلالة الذي أتفق معهم مبدئيا على التعاون في المجال العسكري، وعاد بن بلة مرة ثانية إلى تونس رفقة جيلالي بلحاج لتركيز التعاون على صعيد تقني وفي هذا الإطار تقرر إفادة النشطاءالتونسيين من خبرة " المخ" في صنع المتفجرات واستعمالها وتنفيذا لذلك تمّ إرسال فريق من خبراء المتفجرات إلى تونس في ربيع 1949، وانضم إلى هذا الفريق بوقادوم حاملا في جعبته كراسات تدريب خاصة بالمنظمة بنية إقناع قيادة حزب الدستور أو على الأقل القسم " المناضل" فيه بصحة وجهات نظر حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية لكن جهوده ذهبت في مهب الريح وأصبحت مهمة إقناع الحزب الدستوري أمر جدّ صعب.

ج) الاتصالات مع ليبيا ومصر: تمكن المناضل محمد دحماني ضابط الاتصال الذي أشرنا إليه سابقا عندما كان مقيما في تونس من إجراء إتصالات مع رئيس جمعية عمر المختار الليبية خلال زيارته لليبيا في منتصف 1948 وقد أخبره بمعلومات تؤكد على سهولة العثور على السلاح في ليبيا فنقل هذه الأخبار إلى زميله حامد روابحية الذي نقلها بدوره إلى الأمين دبّاغين، فكلف هذا الأخير روابحية بالسفر على التوّ إلى ليبيا التي بقي بها عدة أيام وتبين له خلال إقامته بأن مسألة الحصول على السلاح لم تكن بالأمر الهيّن كما كان يرى رئيس جمعية عمر المختار. وفي نفس الوقت اقترح الليبيون على روابحية مواصلة المشوار إلى القاهرة لنفس الغرض لدى الجامعة العربية وتمت الزيارة إلى القاهرة واستغرقت المهمة مدة شهرين دون نتائج فيما يتعلق بموضوع الحصول على السلاح، غير أن هذه الزيارة سمحت بإقامة علاقة متينة بين الجزائر والقاهرة عن طريق تونس وليبيا ومهدت لسفر الأمين دبّاغين إلى مصر في ما بعد.

وفي نفس هذه الفترة تأسس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 16 فيفري 1947 الذي ضم ممثلين عن الأقطاب الثلاث للمغرب العربي (المراكشي والتونسي والجزائري) الذي مثله حزب

الشعب الجزائري وقد كان هدفه جمع شمل الحركات الوطنية المغاربية وتوحيد جهودها لمواجهة العدو الفرنسي ومن الذين حضروا المؤتمر التأسيسي للمكتب الذي أنعقد بين 15 و22 /02/ 1947 عن الجزائر المناضل الشاذلي المكي الذي حل بالقاهرة في شهر مارس 1945 قبل مجازر الـ 8 ماي وانضم إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية وشارك في مؤتمر المغرب العربي وأصبح عضوًا به ممثلاً لحزب الشعب الجزائري بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي.

وانطلاقا مما تمت الإشارة إليه أصبحت مصر مع مرور الوقت مقرا رئيسيا للنخبة الثورية الجزائرية ومهدًا لجبهة التحرير الوطني بإعطائها للوفد الخارجي الذي تشكلت نواته الأولى في القاهرة مطلق الحرية في التصّرف والتنقل على أراضيها مع توفير الحماية لهم وسوف تصبح مصر بعد الانطلاقة أول قاعدة خلفية للدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، ولم يكن ذلك في حقيقة الأمر سوى ثمرة لجهود أولائك الوطنيين الأوائل في القاهرة وعلى رأسهم المناضل أحمد بن بلة الذي تمكن من إقناع جمال عبد الناصر بضرورة دعم ومساندة حركة التحرير في الجزائر

د) الاتصالات مع الجامعة العربية: يذهب المناضل حامد روابحية بخصوص قضية الاتصالات مع الجامعة العربية مؤكدًا على أنها توّجت باتفاق عملي، حيث بحث الدكتور الأمين دباغين مع الأمين العام للجامعة السيد عبد الرحمان عزّام موضوع المساعدات التي من الممكن أن تقدمها الجامعة للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار ملحًا بشكل خاص على السلاح والمال فكان ردّ أمين الجامعة بأن السلاح قليل جدا إذ أن الجيوش العربية التي تقهقرت خلال حربها مع إسرائيل سنة 1948 هي بحاجة إلى تسليح أما المال فهو موجود فردّ عليه الدكتور دبّاغين بأن الحركة الوطنية بإمكانها الحصول على السلاح عن طريق شركات التهريب العالمية. الأمر الذي دفع بالأمين العام للجامعة إلى اقتراح إمكانية توفير المال اللاّزم من ميزانية الجامعة وتتولى الحركة الوطنية من جهتها عملية شراء الأسلحة لصالحها في الجزائر ولصالح الجيوش العربية في فلسطين وقد توّج اللقاء بالاتفاق على نقطتين:

- اتخاذ طرابلس كقاعدة إنزال للأسلحة ثم توزيعها شرقًا وغربًا.
- تكليف مناضل جزائري بهذه المهمة في طرابلس ثم تعنيه كملحق لدى السفارة المصرية.

إلاّ أن تلك المساعي والمحاولات لم يكتب لها النجاح وباءت بالفشل ويرجع ذلك حسب

شهادة روابحية إلى قيادة الحركة التي أبدى أغلب أعضائها تردّدهم على الاتفاق الأمر الذي أدى إلى تأجيله إلى وقت لاحق.

*** خاتمـة :**

1. انتهى تطور مشروع الخيار العسكري في نهاية المطاف بتشكيل ما عرف في الأدبيات التاريخية لمرحلة الحركة الوطنية بقاعدة الثورة التحريرية(المنظمة الخاصة سنة 1947)، التي يعود لها الفضل في وضع الهياكل والأسس السياسية والعسكرية التي انطلقت بها الثورة الجزائرية.

2. لم يكن ميلاد المنظمة الخاصة سنة1947 التي يعود لها الفضل في التحضير الجادّ المستقبلي لاندلاع الثورة التحريرية سنة1954 سوى تتويج طبيعي للجهود السابقة التي بذلها ثلة من الأولين في صفوف التيار الثوري خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية(1939-1945).

3. تعتبر تجربة المنظمة الخاصة تجربة استثنائية نحو العمل الثوري الفعلي من ناحية العمل الميداني كما أنها شكلت نقطة الرجوع نحو السياسة السلمية المهادنة وذلك عن طريق بناء تصّور لمشروع ثوري في مستوى طموحات حركات التحرر المناهضة للاستعمار خلال تلك المرحلة الحاسمة، غير أن ذلك التنظيم الفعّال لم يدم طويلاً حتى تمّ حله على يد مصالح الشرطة الفرنسية عقب عملية انتقامية من مناضل سابق منشق على التنظيم في شهر مارس 1950.